ملامح التجديد
في مباحث السنة

بقلم: الدكتور محمد عبد النبي
كلية أصول الدين ــ جامعة الجزائر

يندرج مصطلحا الأصالة والتجديد ضمن ثنائيات كثيرة راجت في ثنايا صحوة دينية عارمة، وأفرزت روافد لها، كان من أهمها الصحوة العلمية التي أمدت الأولى - على الرغم من كل العثرات - بوابل من النصوص والنقول، أسئلهم بعضها للتأصيل، وآخر للتفريع والمقايسة، وكانت الصحوة في حد ذاتها تجديداً باركته طوائف وتوجست من أخرى، لكنه خطى خطوات واسعة فرضت على رموزه - مع ركام الأفكار والتجارب والتحديات- الوقوف بين الحين والآخر للمراجعة تحت ضغط الإكراه المُلجئ للخيارات الضيقة، وكان الجانب العلمي في هذه الصحوة ميداناً لتنافس في الأروقة العلمية - سواء عبر الانخراط في المؤسسات العلمية أو عبر اللجوء إلى التخصصات الشرعية - حيث اندفع أصحابها في الغالب بغرض خدمة هدف والتأصيل لفكرة رُئي أنها نبتة تستأهل الرعاية والمتابعة.

وكانت هذه الثنائية ابتداعاً فرضه المصير الذي آلت إليه هذه الصحوة العلمية، والنتائج غير المشجعة أحياناً لمسار رأى فيه أصحابه الصواب المطلق في واقع يجنح بعيداً عن المرتكزات الدينيّة، فأحدث التفاعل الهادئ أحياناً والعنيف أحياناً أخرى مثل هذه الثنائيات التي تزدحم بها الساحة الفكرية والثقافية .

ولا تزال كلمة التجديد تثير نفوراً عند كثيراً من طلبة العلم وبعض الباحثين، لما تتضمّنه من إيحاء يخدش في حقيقة الثوابت، ولما يُخشى أن تفضي إليه من فتح باب يصعب غلقه في نظر بعض المتحفظين، على الرغم من أن كلمة التجديد ورد بها حديث

مشهور، لكن التوجّس باق مع التسليم بضرورته، كما أن الطرف الآخر يتحفظ من كلمة الأصالة وهو يهرول في اتجاه التجديد في كل شيء.

إن مثل هذا الاحتكاك - مع عدم الوصول إلى تحديد مفهوم المصطلح - يضاعف من حدّة التوجّس، وأحسب أن تحديد المراد يزيل بعض الحرج، فينبغي أن لا يعني التجديد إعادة النظر في الأسس والمفاهيم، أو التهوين من جهود واجتهادات السابقين، مما يفتح شهيّة بعض المبتدئين للنيل مما ذُكر، وصناعة أمجاد على حساب الأغيار، بحجة الوقوف على أخطاء هنا أوهناك في هذا المنهج أو ذاك.

ويحسن أن تنصرف جهود التجديد المفترض إلى وسائل الطرح وآليات البحث أكثر من انصرافها إلى طبيعة المادة المدروسة أو أسس الفن في هذا العلم أو ذاك.

إن التجديد سنة في الحياة لا ينكرها أحد، ولا يقوى على إلغائها بشر، وهو بمثابة القطر تُمدّ به نبتة لتزهو وتزهر، وبدونها تذبل وتذوي أيضاً حياة لا تلدّ بغير التغيير والتطوير.

إن المسار العلميّ أن هناك تجديداً في التناول وجدّة في النتائج، فرضتهما الصحوة العلمية المذكورة، وما كلفنا ببعض التآليف دون بعض، أو ترداداً لاسم هذا العلم أو ذاك إلا دليلاً على إبداع نطرب له أكثر من رتابة تسلمنا إلى ملل وجمود.

أحسب أن مقياس الإحساس بالإبداع هو إحساسنا بالانشداد إلى طرح، أو الكلف بكتاب، أ الاستئناس باجتهاد نحسب أنه يوائم عصراً، ويقدم حلاً.

ولا يندرج هذا في باب المشايعة أو التقليد، إذ ليست ميزاناً، لأن الجموع حينئذ هي التي تنشئ الاهتمام، وليست دليلاً أو مقياساً في كثير من الحالات على الإبداع والاجتهاد.

إن كتاب بيان الوهم والإيهام مثلاً لابن القطان يعتبر فتحاً في بابه، ونمطاً جديداً في التناول، ودراسة فيها مغايرة لما درج،

وعنواناً لمدرسة شاع إبداعها، ولذلك اهتمّ به العلماء،وأثنوا عليه ثناء كبيراً.

وكتاب دراسات في الحديث النبوي أيضاً للأعظمي كان مثار إعجاب واهتمام من قبل الوسط العلمي المتخصّص نظراً للأدلّة التي ساقها حول قضايا شائكة من أبرزها مسألة كتابة الحديث النبوي.

وفي مجال التفسير أثار كتاب أضواء البيان و التحرير والتنوير، اهتماماً خاصاً نظراً لأساليب التناول المحدثة، كما اعتبر تفسير الظلال تجديداً في بابه، نظراً للأسلوب الذي صيغ به الكتاب، والمعاناة التي رشحت من ثنايا أسطره، ما سلكه في عداد الآراء الإصلاحية، لواقع يُشتكى منه في ضوء النظر في آيات الكتاب الكريم.

كما أن ظاهرة الشيخ الشعراوي في تفسيره البديع، وتزامن ذلك مع ذيوع القنوات الفضائية، أثار إعجاب الناس من كل الفئات، نظراً للجدّة في التناول، والذكاء في استخدام أدوات التأثير المستحدثة ، وقد جلب له نجاحه عداوات لا بأس بها، لعل من أهمها احتجاجات اليهود على برنامجه، وما أحسب السبب الرئيسي في ذلك إلا نجاح الشيخ في تطويع الشاشة لعرض تفسير للقرآن خرج عن حدود المألوف، والرتابة المميتة.

وأزعم أن هناك ظاهرة تتنامى، في تفسير القرآن الكريم عبر شاشة التلفاز من خلال الدكتور الكبيسي، ولا يظنن ظان بأن التجديد الذي أتى به يقتصر الإحساس به على العوامّ وربات البيوت فقط، بل تعدّى ذلك إلى الأكاديميين من خلال اتصالاتهم، ومن خلال الرسائل العلمية التي أخبر الدكتور بتسجيلها في بعض الجامعات العربية، وتوخى أصحابها السير على منوال منهجه في تفسير الكلمة القرآنية.

صحيح أن كثيراً مما أتى به الشعراوي أو الكبيسي قد تناول معظمه علماءنا وبخاصة في كتب التفسير التي عُنيت ببيان البلاغة والإعجاز القرآنيين، غير أن استيعاب هذه التفاسير وإضافة ما

يمكن أن يضيفه العالم مما يفتح الله به عليه لعرضه بأسلوب مميّز على الشاشة له أثره الكبير، والذين كانوا يتحلّقون حول الشيوخ بالمئات أضحوا الآن بالملايين.

ومن دلائل الوعي بالتجديد أن طلبة العلم والباحثين لم تعد تقنعهم الألفاظ الفخمة والعبارات الرنّانة الخالية من الدلالات الواضحة في محاضرة يقدّمها متحدّث فصيح، بل صاروا يطالبون بدقة التحليل، وتوثيق المعلومة، والتقليل من المرادفات، بينما كان هذا الأمر قبل عقدين فقط مفتقداً، وكان طلبة العلم يفخرون ويتناولون أي كلام يصدر عن اسم له رواجه في الساحة، وهذا دليل على تطوّر ملحوظ لا ينبغي أن يُهمل.

وبالرجوع إلى البحث الأكاديمي نجد أن فترة العقدين الأخيرين من القرن الماضي كانت تزخر برسائل علمية نوقشت وترقى بها أصحابها، ولكنها بمنطق التطوّر الحاصل عبارة عن رسائل اهتمت بنقل وترتيب معلومات نُقلت من كتب المتقدمين. فاستخراج منهج حديثيّ مثلاً، لا يعني أكثر من جمع نصوص أو نقول تُنسب لعلم من الأعلام من مصادر أو مراجع، قد لا يُتحقق من صحّة نسبتها إلى صاحبها ولم تُختبر صدقيتها في سياق نهج يُراد نسبته إليه أيضا، ولذلك انتشرت رسائل على شاكلة : النووي محدثاً، أو القرطبي مفسراً، أو منهج الجرح التعديل بإطلاق، وهلمّ جرة، وهي مرحلة مفهومة في ظل البدايات المُشار إليها، ولكن الإصرار على مثلها لسهولة المأخذ وسرعة الإنجاز لا يرقى إلى مستوى مرحلة تجاوزت مثل هذه العناوين بمراحل. وكان من أسباب ذلك ندرة المادة العلمية، ولما انتشرت حركة التحقيق ساعدت المادة الجديدة المتوفرة على الارتقاء بمستوى البحث العلمي، فأضحت الترجمة الأكاديمية مثلاً لعلم من الأعلام أو استخراج منهج له ألصق بالتخصص وأوغل في الدقة من ذي قبل، حيث كان يُكتفى بالخطوط العريضة والوقوف عند ظواهر الأشياء.

وتلا تلك المرحلة مرحلة أخرى اقتصر فيها على دراسة فن من الفنون عند علم من الأعلام فأصبح العنوان مثلاً: منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل، أو منهج ابن المديني في النقد...الخ مما ضيّق من دائرة البحث، وأصبح التتبع - إلى حد ما - ممكناً، والوصول إلى نتائج تقريبية متيسّراً، فتلاشت ظواهر العموم أو التعميم، واستعيض عنهما بدراسة الظواهر الجزئية وتتبع التفاصيل بما يلامس الاستقراء بنوعيه، للوصول إلى نتائج حاسمة أو شبه حاسمة تكون أقرب إلى الدقة والصواب.

فدراسة الألفاظ النقدية مثلاً لم يعد يُكتفى فيها بالجمع والترتيب، وذكر مراتب الجرح والتعديل عند هذا العلم أو ذاك، أو يقنع فيها بتقسيمات هذا المتأخر أو ذاك، بل هناك جهود حثيثة للوصول إلى مراد النقاد منفردين من هذه الألفاظ، وما هي دلالة "ثقة" و"ضعيف" و"ليس بالقوي" عندهم، صحيح أنها مصطلحات تدلّ على مراتب معينة من حيث الجملة، لكن هناك تفاصيل في الدلالة وخلافات بين هذا الناقد وذاك، بل إن الناقد الواحد قد يختلف مقصوده من إطلاق معين بين موضع وآخر، وليس من الحكمة المسارعة إلى اتهامه بالسهو أو التناقض، فهناك محامل أخرى ينبغي أن يبحث عنها لتغيير صنيعه والخروج بمنهج يقترب فيه من الحقيقة إذ ننسبه إلى صاحبه، ولذلك أيضاً ينبغي أن تدرس هذه الألفاظ بالتدقيق في ارتباطاتها مع المروي، ويستدعي ذلك أن يستقرئ - قدر المستطاع - مواقع استعمال هذا الإمام أو ذاك لهذه اللفظة في كل المواضع التي ترد فيها، فنجد بعضهم مثلاً يوثق راوياً توثيقاً عاما، ويضعّفه في موضع يكون فيه أقعد عن تحمل حديث فيه حكم ، أو أن يوثقه في موضع، ويضعفه في آخر لمعارضته لمن هو أوثق منه وأحفظ، فالمعارضة قد تزيح راوياً من موضع الوثاقة العامة إلى موضع الضعف، في هذا الموضع بالذات.

ونقف هنا عند مسألة مهمة، ففي المرحلة الأولى لم يكن الاستقراء طريقاً للبحث العلمي ولا مسلكاً للوصول إلى النتائج

المرجوّة، لعدم الوعي بأهميّة ذلك، ولضخامة العناوين المختارة التي تحول بين الباحث وبين الاستقصاء والتتبع، وهولن يتأتى إلا إذا كان الموضوع المقترح محدوداً، وهو ما أقترحه دوماً على الطلبة، وكلما كان البحث محصوراً كلما أمكنت السيطرة على أشتاته وأوزاعه، وردّ فروعه إلى أصوله، والانتقال من جزئياته إلى كلياته.

وبهذه النظرة، قد يصبح المصطلح النقدي نتيجة يفرزها النقد الحديثي، وليس سببا يفضي إلى استبعاد الرواية كما هو الشائع عن طلبة العلم وبعض الباحثين في الوقت الحاضر، وهذا يرجع بدوره إلى استيعاب صنيع المتأخرين،واعتباره عملا تجميعيا يراعي فيه أصحابه الجمع والترتيب والتقريب، ووجدنا عندهم إطلاقات عامة تراعي غالب صنيع المتقدمين، لكنها لا تنطبق بالضرورة على منهج كل إمام متقدم على حدة.

ولذلك وقعنا بعضنا - دون شعور - في محاكمات لصنيع المتقدمين من خلال ما توصل إليه المتأخرون، فأصبح تقسيم الحديث مثلا إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره - وهو تقسيم المتأخر - وإلى حسن لذاته وحسن لغيره تقسيما يحاكم إليه عمل بعض المتقدمين، أو عمل المتأخرين أنفسهم ممن أشاعوا هذا الاستعمال، فقد حدث أن وجدنا بعض الدارسين يحتج على ابن حجر لأنه رقى حديثا ضعيفا بالتقوية مباشرة إلى مرتبة الصحة، وكان حقه - حسب هذا الباحث - أن يقف عند حد الحسن فقط.

وينبغي أن تضيق دائرة البحث أكثر في المراحل اللاحقة، وبخاصة مع النقاد الذين لهم كتب يمكن استخراج منهجهم من خلالها، فمبحث الجهالة عند ابن القطان مثلا مبحث دقيق أرى أن يفرد بالبحث والدراسة من خلال عمل استقرائي تقتفى ألفاظها ومواقع استعمالها في الكتاب كله.

إن هناك نفسا طيبا بدا أثره لدى بعض طلبة العلم المتخصصين يحدوهم للبحث في مثل هذه المسائل، ورغبة علمية

جامحة تحبب إليهم هذا العلم، لكن الحسّ النقدي الذي ورثوه على عجل جاءهم قبل أن يستكملوا النصاب، فتراهم يخطئون الطريق أحياناً، أو تعوزهم الوسائل أحياناً أخرى، أو تستهويهم معارك الشيوخ، فينخرطون في معارك أخرى مع الأتباع والأنداد لتضيع بعد ذلك روح البحث العلمي، وتشوب النوايا شوائب التعصّب والجدال.

وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام ينبغي للباحث أن يضعها نصب عينيه إذا أريد لطرائق التجديد أن تسود، فكثيراً ما يتداول الباحثون قضايا معينة على أنها مسلمات لا يجوز أن يطالها النقاش، ولا أن تتناولها الأقلام والألسن بالبحث والتنقيب، وهي في الأصل قضايا خلافية طغى فيها رأي على بقية الآراء، وساد لفترات طويلة، فسرى اعتقاد لا أساس له بأن تلك القضية قد فُرغ منها وحُسم فيها النقاش إلى غير رجعة.

وبخلاف ما يُعتقد فإن مجال إعمال العقل في النصوص نفسها مجال واسع، ولم يجري الحسم إلا في قطعي الدلالة والثبوت، فمن باب أولى أن تُرفع قداسة أسبغت على أقوال وآراء بدون وجه حق، ففي كثير من الأحيان يمنع الاسم الكبير من مراجعة الفكرة أو تقليبها على أوجهها الممكنة، أو أن يفعل الزمن فعله فيخلع على الفكرة رجحاناً يقترب من حدّ اليقين يحول بين أهل العلم وبين مراجعة ما ساد وشاع، يقول الحافظ بن حجر: ".. وإنما أردت هذا القدر ليتبيّن أن كثيراً من المحدثين وغيرهم يستروحون بنقل من يتقدمهم مقلدين له، ويكون الأول ما أتقن ولا حرّر، بل يتبعونه تحسيناً للظنّ به." هدي الساري: 465

لقد قلنا أن حديث المتروك والمتهم لا يترقى بحال من الأحوال، وغاية أمره إذا كثرت طرقه أن يخرج عن كونه لا أصل له، وقد فوجئت وأنا أبحث في التمهيد لابن عبد البرّ بكلام يُفهم منه صراحة أن حديث هذه وذاك يمكن أن يُستأنس بهما بالاعتضاض، وبخاصة في الرغائب وفضائل الأعمال.

قال ابن عبد البرّ: عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بعد أن ذكر غير مرة أنه متروك بل مجمع على تركه "... وإسحاق بعده في الإسناد وهو ابن أبي فروة ضعيف أيضاً (وقال عنه أيضاً متروك) فكأنه إنما يقوى عنده (أي عند الشافعي) هذا الخبر بما رُوي عن الصحابة في زمن عمر من الصلاة نصف النهار يوم الجمعة." التمهيد 20/4

وقال أيضاً: " هشام بن أبي هشام هم هشام بن زياد أبو المقدام، وفيه ضعف ولكنه محتمل فيما يرويه من الفضائل." التمهيد 154/16 وقال عنه ابن حجر: متروك، وقد كذبه ابن معين أيضا.

وقال عن عبد الكريم بن أبي المخارق إنه مجتمع على ضعفه وتركه، وذكر في موضع آخر أن من النقاد من يقبله في غير الأحكام خاصّة، وأن مالكاً لم يُخرج عنه حكماً في موطئه، وإنما ذكر عنه ترغيباً وفضلا، وذكر أنه نفس صنيع الشافعي مع ابن أبي يحيى، وابن أبي المخارق رماه أيوب بالكذب وابن الجوزي - ضمناً - بالوضع، كما أن ابن أبي يحيى رُمي بالكذب...

وقال أيضاً: "... إسناد هذا الحديث ضعيف، ولوكان فيه حكم لم أذكره لأن رواته مجهولون، وعمارة بن زيد متهم بوضع الحديث، ولكنه في معنى حسن من أعلام النبوة، والأصول في مثله لا تدفعه، بل تصححه وتشهد له. " الاستيعاب 1343/3

وابن حجر نفسه يأتي إلى حديث في فضل عسقلان وينحاز له على الرغم من أن أحد رواة إسناده متهم.

وعلى كل حال، لا أقول هذا الكلام لأرجّح ما سبق على غيره مما استقرّ، ولكني أنبه إلى عدم الركون إلى ما يشيع خطأ - أحياناً - أنه الراجح أو المعمول به، فربّ رأي فقهي مرجوح بالأمس يغدو اليوم راجحاً لاعتبارات الزمان والمكان، ورب رأي في المصطلح مهجور يُحتاج إليه لفهم صنيع العلماء والابتعاد عن التعميم الذي يخلّ بقواعد التفكير الصحيح.